بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النفقات

وكيفي على عياله الزراعي كعيبي حرة واراد الزفول قبل ان يدخل بها في منزل قد مات عنه زوجها او طلقها او انقضت عدتها فاراد ان يسلمها في منزل غير منزله الذي كانت تسكن فيه معه او في منزل اكثر منه او اقل منه او مثله فان لم يكن في منزله الذي كانت تسكن فيه معه منزل يليق بها فعليه ان يكتري لها منزلا يليق بها وان كان في منزله الذي كانت تسكن فيه معه منزل يليق بها فعليه ان يسلمها اياه ولا يلزمه ان يكتري لها منزلا آخر وان كان المنزل الذي في منزله الذي كانت تسكن فيه معه ل

لان التسليم الذي يتمكن معه من الوطئ فوجد قبل الدخول النفقة جاز لها المطالبة بتسليم وامر
الحاكم الوجوب والله اعلم فان لم يستمتع بها وطالبته بالنفقة الاشتغال
في مقابلة المهر كما مر وقد يجب ويتحمل ان النفقة تجب بمجرد الاشتغال وقد
قال صاحب التنبيه وكما تجب النفقة للابن بالتمكين التام
بقيت امور الاول قد اطلق في الكفاية اهنا
كما اذا قالت انا اسلم نفسي الليلا دون النهار او في
دون البيوت او في البلد الفلاني دون غيره او في المنزل الاعلى جاز ان النفقة لا تجب بذلك اذا لم يحمل
التمكين في مثل هذه الصورة التمكين التام ان تقول سلمت نفسي اليك جاز لان الغرض
ان تحصل لي وتتأخر وتستمتع في هذا القدر وان خرجت بعد ذلك لاي مكان شئت
او صاحبوني فهذا المعنى الدشيخ في المهذب اذا سلمت المرأة الزوجة ومكنته من
الاستمتاع بها وفعلها الى حيث يجب مثل الاشتغال في نكاح صحيح وجبت نفقتها
هذا اذا امتنعت من تسليم نفسها او مكنت من الاستمتاع دون ان تسلم او في منزل دون منزل
او في بلد دون بلد لم تجب النفقة كما لو لم يوجد التمكين التام فلا تجب النفقة كما لا يجب ثمن
المبيع اذا امتنع البائع من تسليم المبيع او سلم في موضع دون موضع
في الشامل اذا امكنت الزوجة من نفسها بالليل دون النهار فقيل
ثبت فروجبت لها النفقة هذا اذا قالت اسلم نفسي الليلة اي مكان
البلد او في موضع كذلك فتسليما قاما ولم تستحق النفقة كما لو قال البائع اسلم اليك
السلعة على ان تزنها في موضع كذا او في مكان بعينه لم يكن تسليما يستحق به تسليم الثمن
فلنا ان السيد اذا زوج امته وسلم الليل دون النهار لم تستحق النفقة على الزوج
هذا لم يحمل التسليم التام
الحاملي في المجموع وانما تجب بالتمكين التام المستند
الى قرينة حال او مقال الزوجة ممكنة نفسي جاز شاءت ان تقول سلمت نفسي اليك في منزل جاز قبل
وان شئت ان تقول لي حيث شئت جاز بل هذا اولى فاذا وجد الا استحقت النفقة واما اذا
لم يكن الا قولها فهذا ما قال امتنعت من تسليم نفسي وانا انتقل وقد الى موضع آخر
جاز ولها استحقوا النفقة جدا
اذا زوج امته ولم يسلمها الليلا وتمادى النهار او في
دون البيوت او في البلد الفلاني او في المنزل الاعلى جاز ان النفقة لا تجب هذا الذي
الرشيد اذا سلمت المرأة الى زوجها ومكن الاستمتاع بها وفعلها الى حيث يجب
وهذا مثل الاشتغال في نكاح صحيح وجبت النفقة عليه وان امتنعت من تسليم
نفسه وكانت في اشتغال او في منزل او في منزل لم تجب النفقة
الرازي في الكفاية واذا لم تسلم نفسها الى الزوج لم تستحق عليه نفقة وسواء امتنعت
منه سفرا او حالة او امتنعت لعلة او غير علة
وسواء دل امتناعها على طلب الزوج او لم يدل بان سلمت نفسها ثم تغلب عليها او تسلمت
النفقة واقامت ان تسلم نفسها جاز لان الزوج ما يزال متمكنا منها اليه جاز ان تنزل
نفسها لك جاز ان تنزل اليوم بعد ان شئت ان تنقلني الى اي موضع اردت جاز بقي
بعد ذلك الطالبة بنفقة
هذا اذا لم يعلم ان الزوج ممتنع عليها ليس عليه ان
يسلم نفسها في الليل دون النهار يجب عليه ان يسلم نفسها بالليل دون النهار جاز اختيار
الزوج وهما سلمت نفسها بالليل دون النهار وجب على الزوج جميع نفقة لانه قد حصل له الاستمتاع
الذي وقع عليه العقد وان سلمت نفسها بالليل دون النهار وجب عليه من النفقة بالليل
دون النهار نصف
اذا وجب عليه شيء من نفقة الامة لم يسلمها فتسليما تاما بحيث لو كان
سلمت اخرى نفسها بالليل دون النهار في بيت هذه هل
اشتغل في الحرة

في الحرة اذا سلمت المرأة الى زوجها ومضى من الليل الاستمتاع بها وتغلب تلك بريد
رجوعه عليه نفقتها
عبارته في كتاب التعريف والترغيب
الماوردي قال في
الحاوي ما نصه
التمكين يتحصل على اربع اقسام
تمكينه من الاشتغال
الاشتغال بها
تمكينه من الفعل مع تعذر شاء في البلد الذي تزوجها فيه
وفي غير تلك البلاد اذا كانت السبل مأمونة جاز وان لم تمكنه من نفسها او لم تمكنه من الفعلة
معا لم يجب عليه النفقة لان التمكين لم يكمل الا ان يستمتع بها في زمان الاشتغال من النفقة يجب
لها النفقة ويصير الاشتغال بها مع القدرة على الفعلة في الحال الزمان
عبارته وفي بعض نسخ
هذا من اجتنابه جاز لها الخيار اذا فوجئت كل النوع في زمان في اخر الانعقاد ضرب تعنين
وهذا الذي رأيت الماوردي اضاف في النفقة كريفة ضعيفة خلاف الكريفة التي صححها الشيخان
واعترض عليه ان الاشتغال مغالب فيما عليه
والخامس من رتب الاشتغال وهو اختيار
انه اذا جاز استمتاع بزوجة عن نفقة ورجع قول انه
في الكفاية اذا سلمت المرأة نفسها او مكنت من الاستمتاع بها وجب لها
انه يجب لها النفقة من النفقة
في الحرة المتعة من النفقة اذا استمتع بها يجب لها
نفقة زمن الاشتغال عطف في اصرفوا في الكفاية بالتعقيب والمعلوم ان
الامة ضعيفة
عبارة الماوردي قال
ان تمكنه منها ليلا دون النهار فان اشتغل بها في زمن الاشتغال وفي نفقة
في بعض نكاحها اذا كان قادرا فيما لانه مكنه مستمتع في نكاح كامل وفي نفقتها
اهر بما موصول في اشغال الموزي وهو مردود بما ذكرنا انه كان فعلة عليه لقصور الاشتغال
عن مقدار الكمال
وموصول في على بن كج وابن كبن عبدري ان عليه من نفقتها
بقسطه من زمان الاشتغال
قال الزوج عشاؤها على المستمتع عداؤها على
لان التمكين ليلا دون النهار كالتمكين ليلا ونهارا وعليه من الكسوة قدر ما يلبس في الليل والنهار
غداؤها قاله في التنبيه قال قلت شبه النفقة عليه ولم تسقط عنه بالعمل
وجود الاستمتاع ليلا لجواز الاستمتاع بزوجة من يستحق على نفقة
كيف وجه في مسألة الامة هذا الذي ذكره الشيخان وكيف قال في اول انه موجود في الحر
وهو ما ذكره بالكلي عبدري اشارة الى انه اشتراه لها وجه الجمهور
كيف صح
اصله على ان الاشتغال ليلا موجود في النفقة كما ذكرنا
ومنهم الشيخان
وجب ان قوله انما في الحرة بناء على اصله منوكا على صريح الجمهور
الماوردي ابدا وهو
هذا الكلام يوهم غير جائز بوجه ما معه بدلا واشتغل قبلا ما ذكرنا المعهم
وهو ما ذكره
ومنوفول المزني
من مذهب الشافعي انه يسقط عنه
هيجها
ومنوفول في على بن كج ومنوكا على عبدري انه يجب عليه من النفقة بقدر
بقسطه من زمان الليل دون النهار وهو موقوف اذا العشاء دون الغداء
ولما اذا الحر دون
انه الكلام من مذهب الشافعي كما انه قصر عليه في الحرة كما تقدمت عبارته فيما نقل
عبارة الماوردي السابقة في الحرة فجعل لم يوجب لها النفقة في كل الايام وانما اوجب لها
نفقة زمن الاشتغال خاصة لقوله وتصير استمتاعه بها كالمعقول عن النفقة في هذا الزمان
وفسر بقوله في هذا الزمان
يحتمل معنيين
انه يجب لها اذا استمتع في
يوم نفقة هذا اليوم كله وعلى تنزل اذا استمتع بها في بعض النهار او بعض الليل
عاب عليه في الحاوي في شرح لم فتسقط نفقة ايام الغيبة وكما ايام نزاع الاشتغال ولم
كانت في منزل استحقت نفقة
دليلا
على ما وقع من جماعة من الحاوي
وسيأتي في الحرة
انه اذا استمتع بها في يوم لم يجب نفقة هذا اليوم كله والفسخ

شبكة الألوكة www.alukah.net

جاز استمتاع بالنهار لزوجة غير مجاهد وزاد بعضهم وبالليل لزوجة مجاهد وغيره انظر اذا كان
موضع قوله في الحاشية وبصير استمتاع بالنهار الخ قوله وبصير استمتاع الخ لعله في حالة
الزحام اي في زمن استمتاع فحالة جلوس الاجنبية فتح اذا لم يكن عندهم وعليه
والنجدة عندي تسمع بجميع ما قابل الزمن اما النهار او الليل او كليهما
او فان الليل يدخل فيه النهار ايضا منح عبارة عيني عن جلابي لم اجد شيئا وكأنه اخذ كلا
من الجلبين بحيلة عبارته ايضا اقول العبارة معوجة لانا اذا رددنا الضمير
فالمعنى لا تسلم اي بيتي ولفظ ازاد من سلمت في منزله الى جلد اخر وما منعت حاجة ما دام
يستمتع به في منزله الاول يجب لها النجدة استحسانا للكفاية الشابة والتسليم انتفى
مع تفويته ما الاستمتاع بخلاف لا تسلم اي بيتي جاز لم تزل تحت فتح ق
وكفاية اهلا ولا يضر الاشتمتاع به ما نجدة بل من بيت الضرة كما يجوز عليه من
قبل لها لان موضوع الزوجية ان الزوج ظاهر بان للساكن بزوجته في بيت نفسه
من الراهية وايغر والمشاكلة وتوقع النفس ما ليس للساكن في بيت زوجته او يحتمل ان لا
وكأنه مان يتزل لبيت اي بيت غيره مجتبى الى انها ساكنة مع زوجته وزوج الحكم
معها في الحوال كما قال لا يتأتى له وشيء في منزل اهل لها خصوصا اذا كانت الزا
واهرة بفتح الجيم في هجرة بين مجرد ما وان استغلت برا بغير ما ان يخرج كل الحر
في هرب مخرج في بعض الاجزاء الحرة بغية ان لا يبيت فيها الا احرز على الساكن
في بيت زوجته وكأنه يخرج لا ان يسكن وساتنه والخفه عن شيخنا
سكن الوتر الغاوي انه فان يقول بها اذا استغلت الزوجة منزل النفقة وسكن الزوج في بيتها
ينبغي ان يجب عليها النجدة في كل يوم ليتمكنوا متتابعة كما اذا استغلت سفلته نجدة
ذلك يوم لان شوز محضة في اليوم يسقط نجدة كل اليوم الزيلعي عبارته
تخفيفا من عندي فصريح ان يتخير امتناعها من النجدة في كل يوم كما اذا تكون زوجته
من الاستغلاء ويكون سكن الزوج في منزلها باختيارها نفسه وينبغي لو كانت متبرعا الاجنبا
عما ذكره الحال تسقط النجدة اقوله ان ما قاله شيخنا محمول على
الاستحباب استحسان ابراهيم الزمة لما قبل من الاهتمال الاعلى الوجوب كان ما قبل بعدها
على ما اذا استمتاع الزوج بها يتيسر من الكفاية حريجا ذكره الاجهوري
الوفوفة بزوجها الحاكم هذا اذا لم يتبين للوقف فاكثرها ما زاد على لحفة
فاكثرها من والذي يزوجه في توقيف الحاكم على غوامضها استمتاع وقد
اعترض صاحب المعاني بقاله الماوردي بجعلها تفسيرا للاكلاف وانكاه الطحان
الماوردي بما جوابه في المسألة على ان رواية الترويج تابعة لرواية الحال ان شوزجة ضعيف
وكأنه قرون على خلاف والراجح فعل منها كثر بان الحاكم يزوج وهذا
نكفي ما ذكر من ان الماوردي يزوج بنفسه في مسألة المشاة على اختيار انه لا يحلوا استمتاع
رد هذا من استغلال نفقة هنا زائدة اوجب للامة المسألة لبقاء ان راشكه النجدة وهو خلاف
المعتمد في المذهب وهو المشهور ولا يخفى ان اقرار الطرح جعله تفسيرا للاكلاف الاعلى فان
يزال وفي اصحاب الماوردي ايضا وجوب النجدة في مسايل هو خلاف ما رجحه كأنه وفي
والشعبان في الدراية لو سايرتي باذنه في حاجتها ولم يتزوج يفوت الاف
لا تسقط النجدة لانها تعاون بالاذن الكفي عبارة الماوردي والكفي بهما
عبارة اكثر الاصحاب انما تسقط لانها لم تمكنه به فكح بعضهم اجاز الوجه
ايضا الوقاحة ذكره عا سكت نفقته او في وجهه ان تسقط الماوردي ان لم يتزوجها

ان يزوجها الخ الخروج ما الاستمتاع فتبين على خلافه او ان هذا ما جاب جار كان ذا حاصل في
اول النهار وسكت نفقته وان كان في اخره فلا فرق الزمان ان الزوجة وغيرها من
كلا ما ان لو ذهاما الى الخروج بغير ما شمتاع فلم تعمل انت على حدها توجه
ذلك هكذا في العزيز الرافعي وفي شمس الزملي هذا التفصيل ما اكثرون ب
سكتوا عنه بانكح الي تزوج الحر عبيد كيف قال الماوردي وجبه بوجوب النجدة على
خلاف ما عليه ما اكثرون حسبما على الحلي في انه كما يخلو زوجة عن نجدة الى الرافعي
كيف لم يغتني تفصيله في الترويج الغائب وكيف به اكلاف ما اكثر الاصحاب بل ان على ان ما اكثرين
سكتوا عنه المسألة التي خرجها اكلوا ما اكثر الاصحاب بها عرم وجوب النجدة ولم
يفرقوا بما اذا استمتاع ولم ارهذا الفيل الا في كلام الماوردي وحده جريا على ما اختاره
في مسألة تامة وغيرها من وجوب النجدة على خلاف قول الاكثرين ان كان من اهل
البلدة وما يحل لمثله الرجال له ان يتزوج هذا التخصيص الذي فاده الماوردي ليس ب
بخصوص الرافعي لم يجعل على ذكر بل اكلوا المسألة كما اكلها سايرا ما اصحاب ان
الرفعة في الكفاية لم ينبه عليه اصلا مع حرصه على تتبع ما اغفله الرافعي من الفروع
والتخصيص ان رجوعه الا وما اذا الكيان وله بقي على كيفية حرصه ما عرض له الشاغل
به والله اعلم انتهى القول بما اورده له بحث الخلاف في المسألة بمنقول الى اشتى الروض
في بيت زوجته او بحجرة او بحجرة امثلها جاعلة احوال ان يكون مثل الكاب ايزال الماء والرائحة او اقلها
كان يوف لزالة ما يروزن ان يفعل يوجبه الى تكاز تستأجر لها عليه النجدة واجرة
المثل اما سوا تبع وفي من كتب النجدة انما اذا امتنعت من الدخول في منزلها وعبارة
ان يجب لها الى منزله ما تكون فاسكن ونشحن النجدة وسوا تبع الحال ان يجب لها
او مثلها ما ذا الطاعة عوضا من غير امتناع من النقلة مقيد بمرضي بزالط ايضا لا يسقط
النجدة لانها تجب لو كلت منها النقلة الى منزله كما جابت الصورة بعينها ما وقع
في السلم في الكفاية لسليم الرازي وما هو مقتضى مرهما ذكره في مسألة الحالة
اهوة التي لا ينكح ما زوج بعضها اجارة لزمته اجارة وهو قرب ما ذكره في مسألة الحالة
سكت عنه بقيه لهذا كان عندي بمرايت بزالط جزم في توقف الحكم ما زعليه اجارة
سكنه الحال الثالث ان يكلب الزوج تحويلها الى منزله وتمتنع مبرر من ذلك الط
وتقول لا اسلم نفسي في منزلك حتى تعطيني كذا وتستمتع بها فيه ليلا ونهارا
الصورة مبنية على الخلاف ما لم يمتنع من تسليم الزوجة والشرع والعرف وسايرت الاصحاب
انما نجدة لها في منزله الحالة الاولى وقع في كلام الماوردي وقد علت انه مبني على كونه
مرجوحة وانه لم توجب لها النجدة مكلفا ان يعفها زمن استمتاع فاهدوا ذا باع الشيخين
يستمتع بها او هذا ان حملها على خلاف ما لو كانت في منزله

وصلى الله على سيدنا ومولانا
محمد وآله وصحبه وسلم